

الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير الاتصال، وهي أسئلة تتميز بوحدة موضوعها، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والسؤال الآتي الأول موضوعه مشروع قانون الصحافة والنشر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، في حدود، بطبيعة الحال، 3 دقائق لطرح السؤال والتعقيب على جواب الحكومة.

المستشار السيد عبد الطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السادة الوزراء،

تشكل الانشغالات التي تفرضها المنظومة القانونية، بلاشك في مجال الصحافة والإعلام، هاجسا بالنسبة لكل المهتمين، وخاصة المهنيين العاملين في شتى فروع الصحافة والإعلام، وذلك باعتبار الصحافة والإعلام القاطرة الرئيسية لأي انتقال ديمقراطي أو تغيير سياسي.

وفي هذا الإطار أصبح الوضع يفرض تقنين الولوج لمهنة الصحافة وتعزيز استقلالية الجسم الصحافي، مع تحمل المسؤولية سواء في منح بطاقة الصحافة أو في البت في النزاعات وغيرها للارتقاء بالمهنة.

لكن، ورغم المشاورات القبليّة مع المهنيين عند إعداد هذا المشروع نجد عدة انتقادات وقرءات مختلفة في بنود هذا المشروع، والتي أبدوا بشأنها العديد من الانتقادات والملاحظات التي لم تؤخذ حسب رأيهم بعين الاعتبار لإغناء النص القانوني.

لذا نسألكم السيد الوزير: هل تم اعتماد النهج التشاركي الحقيقي عند إعداد هذا المشروع؟

ثم وهل سينجح المشروع الحالي في توسيع هامش الحرية الإعلامية؟  
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الثاني موضوعه مشروع قانون الصحافة والنشر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

## محضر الجلسة التاسعة.

التاريخ: الثلاثاء 12 صفر 1437 (24 نوفمبر 2015)

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وتسع وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والثلاثين.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

نعلن عن توصل مكتب المجلس بمقترحي قانونين، يتعلقان على التوالي:

أولا، مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 94.92، المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة أعضاء مجلس النواب، والذي تم تطبيق أحكامه على أعضاء مجلس المستشارين بموجب القانون رقم 53.99، كما تم تغييره بمقتضى القانون رقم 35.04، تقدم به مجموعة من السادة أعضاء الفريق الحركي؛

ثانيا، مقترح قانون يتعلق بإحداث المجلس الوطني للمناطق القروية والجلبية، تقدم به أعضاء مجموعة العمل التقدمي.

وبالنسبة لعدد الأسئلة المتوصل بها إلى غاية يوم الثلاثاء 24 نونبر 2015، فهو 50 سؤالا شفويا و5 أسئلة كتابية.

كما نخط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشر بعد هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية، ستخصص للدراسة والتصويت على النصوص

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

نسائلكم، السيد الوزير، عن أهم مستجدات الورش الخاص بمراجعة منظومة قوانين الصحافة والنشر؟

وكذلك نسائلكم إلى أي حد تم احترام المقاربة التشاركية في صياغة هذا المشروع؟

وإلى أي حد تم احترام مضامين ومنطوق الدستور خاصة في مجال ديال الحريات والحقوق؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

مآل قوانين الصحافة والنشر هو موضوع السؤال الآتي الثالث، فليتقدم أحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

نعم السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أطلقت وزارة الاتصال مسلسلا تشاوريا حول قوانين الصحافة والنشر منذ سنتين، ونظرا لأهمية هذا الورش بالنسبة لبلادنا وحاجته إلى إصلاح حقيقي يسمح بتجاوز الاختلالات التي يعرفها مجال الصحافة والإعلام، فإن مدونة الصحافة والنشر تُعتبر من المداخل الأساسية لهذا الإصلاح.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل جهود الحكومة بإشراك باقي المكونات المعنية في إخراج قوانين الصحافة والنشر في إطار احترام المقتضيات الدستورية في هذا الباب؟

كذلك، نسائلكم هل من جدولة زمنية محددة لعرض المدونة على البرلمان؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الرابع موضوعه مشروع قانون الصحافة والنشر للفريق الحركي، فليتقدم أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواتي المستشارين،

باسم الفريق الحركي أتوجه بالسؤال لمعالي الوزير، بعد التطور الذي عرفه المغرب دستوريا وقانونيا وديمقراطيا، وأمام النقلة النوعية التي عرفها الجسم الصحفي على مستويات حرية التعبير وعلى مستوى التدبير المداولتي، ورغم مجموعة من النواقص التي اعترت ممارسة المهنة، كان لازما على الحكومة فتح ورش إصلاح قانون الصحافة والنشر لمواكبة السياق السالف الذكر، وهو ما تأتى فعلا بتعيين اللجنة العلمية للانكباب على هذا الورش الهام الذي سنناقشه في الأيام القليلة القادمة في البرلمان.

على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير:

ما هي مستجدات مشروع قانون الصحافة والنشر الجديد؟

إلى أي حد التزمتم في هذا المشروع بمقتضيات الدستور المتعلقة بتنظيم قطاع الصحافة وضمان حقوق المهنيين؟

شكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال الآتي الخامس موضوعه "مآل مشروع القانون المتعلق بالصحافة والنشر".

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل قانون الصحافة والنشر؟ وعن أسباب تأخر إخراجه لحد الآن؟ ومدى قدرة هذا القانون على حماية حرية الصحافة والصحفيين بالمغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن أعطي الكلمة للسيد وزير الاتصال للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمشروع قانون الصحافة والنشر في حدود 15 دقيقة للجواب بطبيعة الحال والتعقيب على تعقيبات السادة المستشارين، تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمت،

الملاحظات.

المهم أن المشروع أعد بمقاربة تشاركية، وأعتز أن الفيدرالية المغربية لناشري الصحف قبل أسبوعين قالت بخصوص النظام الأساسي للصحافي المهني ومشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، ماذا قالت؟ إن الملاحظة العامة هي أن النصين عكس عموما نتائج المفاوضات الطويلة التي جمعت وزارة الاتصال بالفيدرالية المغربية لناشري الصحف مع تسجيل الملاحظات حول الدقة أو غموض أو توازن، وهي الملاحظات التي عبرت الأسبوع الماضي في مجلس النواب، لأن المناقشة حول القانونين انطلقت، عبرت أن هذه الملاحظات إيجابية.

المهم كنا إزاء مقاربة تشاركية، الحوار مع الجميع، ولن نرتين لأي أحد أغلق على باب نفسه الحوار، بل إن يدنا مفتوحة لأن هذه قضية وطنية تم الحقوق والحريات.

ثانيا، الإصلاح كان بمرجعية منفتحة وطنية بحيث تم الاقتباس من التجارب الدولية في قضية العلاقات القانون الجنائي بقضايا الصحافي، مشينا للنموذج الاسباني، قضايا القذف، مشينا للتجربة البريطانية في 2013، قضايا ديال سرية المصادر، مشينا للتجربة البلجيكية، القضايا ديال التعويض في القذف، مشينا لفرنسا، القضايا ديال المجالس الوطنية للصحافة، مشينا لهولندا، وغيرها من القضايا، علاش؟

لأن هذا مشروع مستقبلي يهم واحد المجال حيوي في حق المواطن في المعلومة، فيه الحق في التعبير التعددي عن تيارات الرأي والفكر، فيه الحق في الرقابة على الفاعلين، فيه الحق الديمقراطي ديال كل مواطن باش يعرف ينتخب على هذا أو ذاك، خصو يعرف المعلومة ويعرف التيارات.

ولهذا، الحكومة اشتغلت على هذا المشروع برؤية مستقبلية ليس مشروع الخلفي أو مشروع العدالة والتنمية أو مشروع التقدم والاشتراكية هو مشروع وطني جماعي.

الجدولة الزمنية انطلقت، غدا عندنا المناقشة التفصيلية للمشروعين الأولين، وبعد انتهاء محلة شهر غادي لمجلس الحكومة إن شاء الله غادي يصادق على صيغة جديدة.

ما هي المستجدات؟

أولا، تقليل الولوج، خاص المؤهل الجامعي، واللي نصاب ولا متورط في تجارة المخدرات ولا في الابتزاز ولا الارتشاء ممنوع عليه دابا يوج محنة الصحافة، هذا مقتضى تنص عليه، تنص على أن منح بطاقة الصحافة غادي يولي بيد المهنيين، علاش؟ لأن فاش الوزير هو يتوقع هذا طعن في الاستقلالية ديال الصحافي، السحب ديال بطاقة الصحافة بما فيها الصحافة المعتمدة غادي يولي بيد القضاء، علاش؟ لتكريس الحماية القضائية للمهنة.

أيضا، الحماية الاجتماعية للصحافيين اللي تيشغلوا في ظروف صعبة، وعندهم حقوق بالنظر للمهنة دياهم باش ما يتعرضوا للابتزاز والإرشاء، وما يتعرضوا للمتاجرة في الدم دياهم، وملزمين بتعاون مع النقابة الوطنية

أولا، أود أن أهنئكم على اقتراح هذا الموضوع الذي يعكس الإرادة الجماعية للنهوض بجرية الصحافة في بلادنا.

وزارة الاتصال، وفي إطار مقاربة حكومية شاملة، اشتغلت على هذا الموضوع باعتباره أولوية كبيرة، جزء من عملية تنزيل أحكام الدستور الجديد، جزء من عملية تعزيز دولة الحق والقانون، وجزء من الجهود المطلوب لإنصاف مهنة الصحافة وضمان حقوق الدولة والأفراد والمجتمع.

تم التوجه أولا إلى إصلاح شامل ومتكامل بمقاربة تشاركية ومرجعية منفتحة وبرؤية تقدمية لهذا المشروع، كيف؟

أولا، شكلت لجنة علمية برئاسة السي المساري رحمه الله، وهذه اللجنة قدمت العديد من الملاحظات التي تم الأخذ بها.

ثانيا، تم تسليم هذا المشروع بعد إدخال تعديلات في سنة 2014 على المهنيين، وتلقينا العشرات من المذكرات، آخرها يوم 18 أكتوبر من قبل الفيدرالية المغربية لناشري الصحف، وأمس في لقاء مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية.

المقاربة التشاركية مقارنة مستمرة منفتحة ممتدة، وقبل الأسبوع الماضي طالبت الفيدرالية المغربية لناشري الصحف في شخص رئيسها محلة أسبوعين من أجل تقديم الملاحظات على قانون الصحافة والنشر في جزئه الثالث، وتمت الموافقة على ذلك ولا يمكن أن نتقدم في هذا المشروع بدون حوار.

ثانيا، بحيث أن عدد المذكرات تجاوز العشر مذكرات، الفيدرالية المغربية، هنا عندي القائمة، جمعية عدالة، النقابة الوطنية للصحافة المغربية والتي بالمناسبة أنه بشكل كبير بتعاونها وتفاعلها ودفاعها على الحريات الصحافية، بحيث إلى غاية أمس تناقش التعديلات، نقطة نقطة، بروح وطنية عالية.

في نفس الوقت منظمة اليونسكو، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومساهمته كانت جد إيجابية، 19 توصية تم الأخذ ب 17، وأشكر لهم تنويرهم بتفاعل الوزارة معهم، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، الاتحاد المغربي للشغل، الفيدرالية المغربية للإعلام، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وغيرهم من الهيئات كل من موقعه.

باعتبار أن هذا المشروع هو مشروع وطني نتج عن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، نتج على الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، نتج عن أحكام الدستور، ونتج عن مذكرة الفرق النيابية والأحزاب السياسية في سنة 2002-2003.

الأهم أن الوزارة أقدمت على نشر المشروع بعد تقديمه في بيت الصحافة في 18 أكتوبر 2014، نشر للعموم من أجل تلقي الملاحظات، وتم إطلاق حملة تواصلية حوله.

ثم بعد ذلك في شهر أكتوبر، آخر أكتوبر نشر في موقع الأمانة العامة للحكومة لمدة شهر حتى نستطيع تلقي الملاحظات حول هاذ المشروع أو الجزء الثالث، وقبل ذلك قمت بتسليمه للهيئات من أجل أن تعطينا

هاذ العام العمل القضائي، في 4 سنين في عمر هاذ الحكومة صدر حكم واحد بالسجن ومازال ابتدائي، فأربع سنوات، فأربع سنوات ما صدر حتى شي قرار بمصادرة جريدة وطنية، في أربع سنوات ما صدر حتى شي قرار بإغلاق موقع الكتروني، كانت حالة وحدة بمسطرة قضائية ديال المعني بالأمر، في أربع سنوات، حالة واحدة اللي النيابة العامة حركت الدعوى.

أما القضايا كلها شكايات ديال الأفراد، في أربع سنوات درنا آلية لمحاربة الاعتداء على ضد الصحفيين، أشنوا كانت النتيجة؟ تراجع حالات الاعتداءات هاذ السنة لأقل من 10، هاذ السنة وزارة الداخلية فتحت تحقيق، هاذ السنة وزارة العدل طبقت المسطرة ديال محاربة التعذيب والتعسف في حق الصحفيين.

ثم أيضا وهاذي نقطة أساسية، الاعتراف القانوني بالصحافة الرقمية، 204 الدماوع الإلكترونية معترف بها، هاذ السنة، بدا الإجراء الهام المرتبط بالنهوض بالأوضاع الاجتماعية للصحفيين.

أمس، وضعنا اللمسات الأخيرة على المشروع ديال التعاضدية من أجل الدعم الاجتماعي للصحفيين، كانت اتفاقية ديال التكوين 3 دالمليون ديال الدرهم، وكان أيضا اتفاقية لدعم الأعمال الاجتماعية، ومازلنا مستمرين من أجل الدفاع عن حرية الصحافة والنهوض بها، وإرساء ضماناتها. والسلام عليكم ورحمة الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديال تساؤلات السادة المستشارين.

نتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، بالنسبة، بطبيعة الحال، للفرق التي ما زالت تتوفر على رصيد زمني يسمح لها بذلك. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة أنه لا الطريقة باش تفضل بها السيد الوزير، والحماس باش جاب، في الحقيقة حماسي جدا، وهاذ الموضوع هذا موضوع اللي عنده اهتمام، وكل شي محتم به، لأنه كيمس كل شي، كيمس الحريات، كي قال السيد الوزير، وتيمس كذلك حتى المناخ العام ديال ديال الإعلام، راه سلطة رابعة.

الي كنتسناو، احنا طرحنا السؤال ديال التشارك، السيد الوزير أجب بالإيجاب، لأنه كين تشارك وأعطى مسطرة. كذلك كنا موجدين واحد المجموعة ديال الملاحظات أثارهم السيد الوزير، كان جوابه في الاتجاه.

الآن اللي كنتطرحو واش هو هاذ الموضوع هذا سيطول؟ المدة الزمنية، واش هاذ الشي غادي ييتي غادي هكا، ولا عندو واحد الأجندة فاش غادي يكون باش يخرج، باش ييجي للمؤسسات اللي خاصو ييجي لها

للصحافة في إرساء الضمانات ديال هاذ الشي.

ثم أيضا الحماية القضائية لسرية المصادر، الأهم قانون خالي من العقوبات السالبة للحرية كان 26 فصل، لا الصحافي غلط وعاود الخطأ في ظرف 5 سنوات كيتعاقب عقوبة حبسية، أشنوا جا المشروع كيقول؟ ماشي خمس سنوات، سنة، وماشى عقوبة حبسية، تشديد الغرامة 20% والناشر ما عندوش مسؤولية، لأنه كيولي هاذ الصحافي غلط، هاذ الصحافي ثاني غلط الناشر كيتعاقب بعقوبة حبسية، هاذ الشي علاش المؤشرات الدولية متدنية، راجعنا وقتنا تشديد الغرامة والمسؤولية الأصلية، المنظومة ديال القذف، نصينا على مبدأ "حسن النية" وهذا واحد التطور كبير.

في فرنسا، لأن منظمة "مراسلون بلا حدود"، قالت لنا بعض الأمور ما قدوش يديروها في فرنسا، في فرنسا يالله الاجتهاد القضائي اللي اعتمد حسن النية في التعويض على تقدير التعويض، نصينا عليها.

والأهم، ما بقاتش في القضايا ديال القذف، العقوبة الحبسية، والأهم الاختصاص المكاني، الصحفي إلا غلط، شنو كيوقع له؟ يمكن ترفع عليه 80 دعوى في كل مدن المغرب، جا القانون وقال الدعوى إما في مقر الجريدة أو في مقر المشتكي.

الصحفي شحال هادي كيتعطاه أجل 15 يوم باش يجيب الأدلة ديال الإثبات، فينا هي ضمانات المحاكمة العادلة؟

المشروع جا كيقول، تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل التقاضي، هاذي هي الأهمية ديال هاذ المشروع في الاختصاص المكاني، في الحالة ديال العود، في القضايا ديال القذف، في القضايا ديال سرية المصادر، في القضايا ديال الحماية ديال الصحفيين من الاعتداء.

المنع ديال الصحف والمصادرة بيد القضاء، اليوم بقرار إداري الإغلاق الدماوع الإلكترونية الإخبارية بيد القضاء اليوم بقرار إداري، هاذي هي الثورة الهادئة اللي وقعت في المشروع.

أضيف لذلك، أضيف أن هاذ المشروع ماشي فقط دار الإصلاح ديال قانون الصحافة والنشر، دار حتى الإصلاح ديال القانون الجنائي.

كايبة المادة 4 في القانون الجنائي، شنو كتقول؟ كل الأمور اللي منصوص عليها في القانون الخاص، ما غيطبقش القانون الجنائي، والأمر اللي ممنصوص عليها؟ حتى هي مشينا درنا ليها عملية إصلاح وبمقاربة تشاركية.

ثارت واحد الملاحظة كتبهم الحقوق المدنية، وأنا عبرت فاش ناقشت مع وزير العدل، قال لي هاذك خطأ مادي وغادي يتصلح، شنو كيغني هذا؟ الإرادة الجماعية للتوفر على مدونة عصرية وحديثة للصحافة والنشر.

درنا أعمال أخرى، ماشي فقط غير القانون، اشتغلنا على النظام ديال الدعم العمومي، هاذ العام تزايدت 20% في الدعم العمومي ديال الصحف.

تم إدماج الصحافة الرقمية، تم إقرار آلية من أجل التوزيع الشفاف للإشهار، وما يكونش تحت الضغط.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، المستشارات المحترمين،

احنا في الواقع فاش طرحنا هاذ السؤال كان الغرض ديالنا هو بعث واحد الرسالة لجميع المهتمين بأن هاذ المشروع اللي انتظروه المهنيين كثيرا، لأنه من عام 1958 التعديلات اللي دخلت أساسية هي في 2002، انتظروه باش يطمئنوا على مستقبل حرية الصحافة في هاذ البلاد.

البارحة كان عندنا لقاء في إطار لجنة التعليم والثقافة، وكان فرصة للاستماع لمجموعة من مضامين هذا المشروع الذي لازال في طور الاستشارة العمومية، بغينا من خلالكم تبلغوا رسالة للمهنيين والرأي العام بأن هاذ المشروع هو لازال في طور الاستشارة العمومية مادام أنه موضوع في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، وبأنكم منفتحين على جميع الاقتراحات المنسجمة مع شعار الحرية والمسؤولية، في إطار مقتضيات الدستور الجديد.

نحن نثمن ونشهد بأن المقاربة التشاركية تم احترامها منذ أكثر من سنتين، على اعتبار أن كنا حاضرين في اللجنة العلمية اللي ترأسها آنذاك المرحوم العربي المساري، والتي قامت بعمل جيد وبعمل مهم بدون شك سيكون عندو تأثير على مشروع القانون المنتظر.

بغينا من خلالكم، أنكم تطمئنوا المهنيين بأن المغرب سيعرف قفزة حقيقية فيما يتعلق بقانون الصحافة، لا فيما يتعلق بسحب العقوبات السالبة للحرية، لا فيما يتعلق أيضا بالتخفيف من الغرامات، لأنه في بعض الأحيان الرفع من الغرامات راه كيحكم على بعض المقالات الصحافية بالإفلاس.

أيضا، بغينا تطمينات للمهنيين بأنه كين سياسة مندمجة حتى مع القضاء، لأنه إلى ما انخرطش القضاء راه يمكن تكون محاكمات يختل فيها ميزان العدالة لمسؤولين عليها قانون الصحافة ولكن مسؤول عليها ضمير القاضي بالدرجة رقم واحد والمسؤول عليها المعطيات اللي كتعطى للقضاة.

كينة محاكمات، السيد الوزير المحترم، اللي في الواقع كمشوش على هاذ المشروع والتوقيت ديالها وبعض الأحكام في الحقيقة مكتخليناش نكونو متفائلين كثيرا.

ولذلك بغينا اليوم من خلالكم نبلغوا رسالة للرأي العام للطمأنة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، أستسمح السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الرئيسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا معالي الوزير،

في الحقيقة الطريقة باش تناول معالي الوزير الإجابة على مشروع ديال الصحافة كان واقعي ولمسناه معه في اللجنة البارحة فواحد اللقاء في اللجنة

ثم كذلك كتمنوا فعلا بنفس الحماس وبنفس ما أثير الآن نشوفوه إن شاء الله حيث يخرج هاذ المشروع إلى الوجود. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

المشروع اليوم مثار وموضوع على جدول أعمال مجلس النواب ومجلس المستشارين فيما بعد، بالتالي فتفاصيل المشروع ستناقش في إطار اللجان المعنية، ولكن السؤال أشنو هي الدواعي لطرح هاذ السؤال اليوم على السيد الوزير لإثارة نقاش عمومي حوله؟ لأنه النقاش تحت هاته القبة المحترمة هو نقاش عمومي وأمام الرأي العام.

الدواعي هو أن أكيد هناك أمرين أساسيين:

الأمر الأول هو أن المشروع أثار الكثير من ردود الأفعال قبل تعديله وقبل المصادقة عليه، وهاذ ردود الأفعال قبل المصادقة هو تعبير عن مخاوف المهنيين ومخاوف الرأي العام ومخاوف الديمقراطيين حول المضامين التي سيتهي إليها المشروع بعد المناقشة والمصادقة عليه.

الداعية والأمر الثاني هو التتبع ديال المهتمين الدوليين لما يجري بالتفاصيل وبالبدقة لتطورات الأوضاع الديمقراطية في بلادنا، الذي يعكس التطور ومقياس ديال الديمقراطية في بلادنا هو الإعلام وحرية التعبير، فهناك أظن موجهة لبلدنا، كما تقرأ في الأيام الأخيرة في العديد من المنابر الإعلامية المكتوبة على المستوى الدولي اللي عندها صيت واسع، كبير جدا، التي تتبع بقلق التضييق عن الحريات وخاصة حرية التعبير، كما هو الشأن بالنسبة لـ "Washington Post" وصحف أخرى لا مجال لذكرها.

ولكن احنا المقصود هو أن نحن مطمئنين على المسار الديمقراطي في بلادنا، شأننا شأن داخلي، بغينا الأمور تتطور بشكل تلقائي، بتشاركية، بتوافق ما بين جميع المكونات.

فالإعلام هو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت، الكلمة لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

وقانون النشر هو من بين القوانين الأساسية التي يُبنى عليها، هي مقياس أساسي بالنسبة للرأي العام الدولي بالنسبة للمنظمات الدولية، مدى تدرج الحرية، تدرج الديمقراطية ببلادنا.

لذلك، هل سنكون في مستوى ونحن نسمع هذا اليوم خاصة في الصحافة، انزعاج بعض الأقلام الصحفية، وحتى الفيدرالية المغربية للناشرين حتى هي عندها كلام كين هناك انزعاج من بعض الأقلام وبعض المنظمات. لذلك، نتمنى ما تقدروش نحكمو على النص، مازال ما قدامناش، ولكن عندما يكون أمامنا نص سنقول كلامنا في النص.

وتتمنى أن يحسب لهذه الحكومة أنها أنجزت ما هو أصعب من النص الجنائي والنص المدني والنص العقاري، هذا نص يختلف كلية لأنها تشتبك فيه عدة قضايا، كما قاتم السيد الوزير، الإحالة إلى الدستور إلى هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى لجنة الحوار حول الإعلام والمجتمع، إلى اللجنة العلمية التي ترأسها الفقيه المساري، ونعرف أن اللجنة العلمية لا تكفي ولكن خاص الإرادة السياسية.. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود الوقت المتبقي، تفضل السيد الوزير.

#### السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أشكر كافة المتدخلين وأعتبر هذه التدخلات دعم لتسريع المسلسل ديال الإصلاح دون المس بالمقاربة التشاركية. النص كما قلت منشور في الموقع دالانترنت دالأمانة العامة للحكومة، وزارة الاتصال ملزمة بأن تجيب على أي ملاحظة يقدمها أي مواطن مغربي، كجزء من هذه العملية التشاركية.

الملاحظات المثارة حتى الأمس في إحدى البيانات، جملها ملاحظات مقبولة، وأعتبرها تحسينية ومن شأنها أن ترفع من جودة النص، أي أن الإشكال ليس في الملاحظات، الإشكال وهو في العمل بطريقة تشاركية.

ولهذا عندما قمت بتلاوة المقدمة ديال المذكرات ديال الفيدرالية المغربية لناشري الصحف عن قصد، علاش؟ لأن هي شهادة بأن نتائج المفاوضات الطويلة، عاد النص عكس نصين، أي ديال المجلس الوطني للصحافة والنظام الأساسي للصحافي المهني، واعطاو ملاحظات صفحة بالملاحظات وجل هذيك الملاحظات قلت للجنة ديال التعليم في مجلس النواب أنا موافق عليها، علاش؟ لأن هذا مشروع للمستقبل، مشروع اللي كيأسس لأحد المقومات ديال دولة الحق والقانون، وما يمكنش نجحوا فيه إلا ما كانش الجميع يتلقى ذاتو فيه.

القضاء، السي الرعيد وزير العدل والحريات في 2012 طلق الحوار بين

ديال الميزانية الفرعية ديال الوزارة.

إلا أنه معالي الوزير كيبقى دائما أن التساؤلات ديال الناس، وبالخصوص الصحافة الجهوية اللي هي مقربة الدعم ديالها أين هو في هاذ المشروع هذا، كذلك احنا كنهضرو على جمهوية الموسعة واش كنهضرو في هاذ التوجه بواحد القناة جمهوية، جميع الجهات الإثنى عشر.

كذلك، معالي الوزير، هاذ السياسة اللي نهجتو مع هاذ 200 ديال المواقع الرقمية كذلك بغينا واحد الدعم مجموعة ديال المواقع اللي هي جمهوية، لأنها فعلا المواقع الرقمية اللي في الرباط وفي المناطق المجاورة كنهضرو بأن لها دعم كبير على المناطق النائية، وهذا هو اللي كيخلي أن المعلومة ما كتوصلش للمركز، لأن هاذو يمكن يعطيو المعلومة أكثر من الإخوان اللي حاضرين في المناطق المجاورة، لا الرباط ولا الدار البيضاء.

كذلك، لابد أننا نسألوا واحنا كنهضرو في هاذ القاعة هاذي، لابد أننا نسألوا الرأي ديالكم، معالي الوزير، وأتأما كنهضرو على هاذ الوزارة على الواقعة ديال رضوان الحفياني كيفاش كنهضروها؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

أخيرا الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب، تفضل أحد السادة المستشارين.

#### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير، لا يمكن إلا أن نكون مع خطابك لكنه كلام، لكن النص لغة واللغة حالة أوجه، ذلك عندما نطلع على النص سنصفق للنص ولكلامك الذي قلت الآن.

لكن اللي مطروح، السيد الوزير، أنه نادر ما هي الحكومات التي يكون منتظر منها أن تُبدع في أشياء أساسية مرتبطة بالحرية والعدالة والديمقراطية، حكومتكم عليها نقل مزدوج، ثقل الدستور ديال 2011، بطبيعة الحال، وثقل الحكومة ذاتها نظرا لطموحات الشعب المغربي مع هاذ الحكومة.

ذلك فالنص الذي نتمناه، نتمناه هو هل سيحجب فعلا على الانتهاء من العقوبات السالبة للحرية؟ هل سيحجب بشكل واضح على علاقة الصحافة مع القضاء؟ لأنه كما قال أحد المتدخلين، القضاة كين إشكال في التعامل مع الصحافة.

المسألة الثانية، هل سيحجب القانون على الانخراط في الكتابة الصحفية والتسبب في الكتابة الصحفية؟ هل سيحجب القانون على التسبيح، حق الصحفي في أن يكون قادرا بقلمه ولسانه أن يقول الحقيقة وقول أشياء كما هي وكما هي في صالح البلد؟

لأنكم تعرفون، السيد الوزير الأول، أن هذا القانون ديال الصحافة

**المستشار السيد العربي المرشي:**

تطلبوا منكم باش تراسلوا السادة رؤساء اللجان الدائمة، لأنه النظام الداخلي والمادة 61 من النظام الداخلي تمنع الاجتماعات يوم الثلاثاء، سواء تزامنا مع الجلسة أو في الصباح.

ولهذا، السيد الرئيس تطلبوا منكم باش يتطبق النظام الداخلي وتمنعوا اللجان يوم الثلاثاء، لأن تنشوف واحد الجدولة عندي هنا كان اجتمع اليوم في الصباح وماشي معقول، هذا مخالف للنظام الداخلي.

ولهذا، رجاء طلبوا من السادة رؤساء اللجان باش يحترموا النظام الداخلي.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار على الملاحظة وتم تسجيلها بطبيعة الحال.

قلت ننتقل الآن إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وهي كذلك أسئلة تتميز بوحدة موضوعها، لذا سوف تقوم بعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول موضوعه تداعيات توقف شركة "لاسامير"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

**المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارون.

لقد كان القرار المفاجئ لشركة "لاسامير"، القاضي بتجميد نشاطها المتعلق بتكرير البترول، بمثابة صدمة لدى الرأي العام وكل المتدخلين والمعنيين، وأثار العديد من التساؤلات والاستفسارات عن انعكاساتها على العديد من القطاعات الاقتصادية.

لذا، نسالكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستعتمدها الوزارة لحل هذه الإشكالية؟ وما هي التدابير التي ستتخذها الحكومة لتفادي تداعياتها للحفاظ على استمرار وتقوية صناعة تكرير البترول، وذلك باعتبار هذه الشركة قطبا وطنيا إستراتيجيا، وضمان حقوق الدولة وحماية حقوق المستخدمين؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال الآتي الثاني موضوعه أزمة شركة "لاسامير".  
تفضل السيد المستشار.

القضاة والصحفيين، وكيدار تقريبا بطريقة سنوية، وتوصيات الحوار الوطني حول منظومة العدالة كانت توصيات حول القضاء، وهذا الشيء شفهنا في العمل القضائي إلا استثناء تم تحليل أزيد من 600 حكم قضائي ووزارة العدل مشكورة أعطتنا قاضي تبع معنا هذا الإصلاح، وجاب هذه السميات ودار لنا ورقة حول الاجتهاد القضائي.

فاش تقول مثلا أن النيابة العامة مرة واحدة تقريبا أو 2 في هاذ 4 سنين اللي حركت دعوة عمومية، هذا تطور ملموس.

فاش تقول السنة الماضية 12 قضية من أصل 30 اللي تحكمت، 12 حكم فيها بالحفظ، وحدة بعدم الاختصاص، ووحدة بالبطلان، يقع إبطال القضايا لوجود عيب شكلي لفائدة الصحفي، هذا الاجتهاد القضائي.

غادي تقولوا ليا كاين واحد 4 ولا 5 دالقضايا ولا 6 دالقضايا أثرتهم حتى "مراسلون بلا حدود" وأثرتهم منظمات وطنية ودولية، هاذيك ملفات عند القضاء، ولكن عدد منها مرتبط بالنص، فاش تقولوا أن اليوم المشروع يقول أن عقوبة القذف ما بقاتش عقوبة حبسية ويصدر حكم فيه عقوبة حبسية، هذاك راه النص الحالي، وهذا واحد من الأسباب علاش المنظومة الدولية، المنظمات والتقارير الدولية كتعطينا تصنيف أدنى، علاش تقول لك أنت داير القذف تدير ليه عقوبة حبسية، في القضايا ديال الأفراد، ماشي بحال في إسبانيا، القضايا المرتبطة بالمؤسسة الملكية في إسبانيا في القانون الجنائي فيها عقوبة حبسية وغرامة، ولكن القضايا ديال الصحافة القذف ما فيش.

القانون ديال القذف في بريطانيا اللي هو اعتمدنا عليه بشكل أساسي مع الاجتهادات القضائية اخذا بعين الاعتبار القضايا المرتبطة بحقوق الأفراد، لأن مع التطور دالصحافة الرقمية كيمكن لك دابا في بريطانيا اللي عندها سنويا 5 آلاف قضية قذف، أما في المغرب كل القضايا ما كتفتوش 100، كيمكن تاخذ حكم استعجالي بسحب المادة من الموقع الإلكتروني، هاذي في 2013 قرروها.

علاش؟ لأن النهوض بأخلاقيات المهنة عبر مجلس وطني منتخب ومستقل، احترامنا المعايير ديال باريس، معايير باريس كتقول لك إلى كان مندوب ديال الإدارة خصو يكون بصفة استشارية، ومتكونش عنده تدخل في القرار باش ما يأثرش على الاستقلالية، شدينا هذاك المتقضى من معايير باريس ودرجناه.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وهي كذلك..

في إطار نقطة نظام تفضل السي العربي.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، بصفة مفاجئة للمواطنين ولكل المستهلكين، وكذلك مفاجئة للبرلمان، طلعت وسائل الإعلام بخبر توقف المنشأة الوحيدة لتكرير النفط ببلادنا، وكذلك نكتشف أن هاته المؤسسة مدينة للدولة وللمؤسسات المالية بعدة ملايين من الدراهم، وفي اليومين الأخيرين دخلت مسطرة قضائية ستقودها حتما إلى الإفلاس.

إذن، نسألكم السيد الوزير، أولا كيف وصلت هاته المنشأة الإستراتيجية لبلادنا إلى هاته الحالة بدون علم الرأي العام والبرلمان؟ وهل كنتم على علم بما يجري؟

ثانيا، ماذا هيأت الحكومة لمعالجة هذا الوضع المقلق بالنسبة للأمن الطاقى لبلادنا، وربما لا قدر الله للأمن القومي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثالث موضوع أزمة كذلك شركة "السامير"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك جميل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم، السيد الوزير، حول شركة "السامير" التي تعرف أزمة مالية خائفة تضعها على حافة الإفلاس.

ولهذا نسألكم السيد الوزير، حول الإجراءات التي تعتمون اتخاذها لإنقاذ الشركة وحفظ حقوق الدولة؟

ثانيا، الإجراءات التي ستقومون بها من أجل حفظ حقوق المستخدمين؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال الآتي الرابع موضوع أزمة شركة "السامير"، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسيدات المستشارين المحترمين،

عرفت شركة "السامير" المحتكرة لتكرير البترول بالمغرب أزمة مالية، خلقت حالة احتقان نتيجة العجز في اقتناء المواد الخام وذلك .. عن أداء مستحقات وأجور الموظفين والعمال مما أضر بسمعة الشركة، وبات ذلك يهدد تزويد السوق المغربي بالمواد البترولية مستقبلا في حالة عدم قيام الدولة باللازم ومساعدة الشركة على تخطي هذه الأزمة، خصوصا وأنا نعلم أن "السامير" تؤمن 50% من احتياجات السوق الداخلي من المحروقات.

انطلاقا من هنا نسألكم السيد الوزير:

- ما هي حيثيات وأسباب أزمة شركة "السامير"؟

- هل هناك من آفاق لإمكانية تدخل الحكومة للقيام بإجراءات وتدبير لمساعدة الشركة على تخطي هذه الأزمة؟

- ما هو انعكاس أزمة "السامير" على تأمين حاجيات السوق الداخلي من المحروقات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أزمة شركة "السامير" موضوع السؤال الآتي الخامس، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد لحسن أدعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم، تعيش شركة "السامير" وضعية صعبة ناجمة عن سوء التسيير وسوء التدبير، الشيء الذي انعكس سلبا على أداء هذه المؤسسة ذات المرفق الحيوي والاستراتيجي.

السيد الوزير المحترم،

ما هي إستراتيجيتكم لمواجهة أزمة هذه الشركة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي السادس موضوع تداعيات أزمة شركة "السامير"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب



لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الكريم مهدي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعيش شركة "الاسامير" وضعية صعبة لا يتسع المجال لاستعراضها واستعراض أسبابها رغم مكاتها وأهمية نشاطها في القطاع الهيدروكاربون الإستراتيجي للمغرب.

وهي شركة مسعرة في بورصة القيم وأرقامها عمومية ومتاحة أمام الجميع.

في إطار هذا السياق، نسائلكم السيد الوزير:

- عن ما هي الإجراءات المتخذة لاسترداد حقوق الدولة وحماية حقوق المستخدمين والدائنين وضمان تزويد السوق بحاجياته من المنتجات البترولية بشكل منتظم ودائم؟

- وما هو مصير المقاولات المتوسطة والصغرى التي تعمل في محيط هذه الشركة؟

- وما هي الحلول والإجراءات الموكبة لمساعدة هذه المقاولات للخروج من هذه الأزمة؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال الآتي السابع موضوعه أزمة شركة "الاسامير" وحماية الأمن الطاقى للبلاد والتدابير العملية لحماية حقوق العمال ومكاسبهم الاجتماعية.

**المستشارة السيدة فاطمة الزهراء يحيوي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدان الوزيرين المحترمين،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

**الحضور،**

لقد أحدث خبر أزمة "الاسامير" رجة كبيرة لنا الرأي العام الوطني وكشف النقاب عن غياب إجراءات وقائية واستباقية لمعالجة الاختلالات التدييرية التي تسببت في هذه الأزمة، والتي بدا للجميع أنها ليست وليدة اليوم.

سؤالنا السيد الوزير:

ما هي الإجراءات التي تعتمرون القيام بها من أجل حماية الأمن الطاقى لبلادنا؟

وكذا التدابير العملية لحماية حقوق العمال ومكاسبهم الاجتماعية؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

السؤال الآتي الثامن موضوعه أزمة شركة "الاسامير"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضل السي عدال.

**المستشار السيد محمد عدال:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

السيد الوزير، كان الجميع يتقرب ما ستؤول ما سمي بأزمة "الاسامير" وقد توقع المتبعون زلزالا كبيرا في السوق الوطنية بفعل الخصائص المفترض في المحروقات والمواد الطاقية في حالة تنفيذ الشركة لقرارها بتجميد نشاطها، مما أثار مخاوف الفاعلين الإقتصاديين خصوصا الصناعيين، بل لقد أثار ذلك قلقا كبيرا لدى كل المغاربة، حيث تناقلت بعض التوقعات حدوث أزمة حادة في وفرة المواد النفطية بالسوق الوطنية.

وبالعودة إلى وضع الشركة فإن وضعيتها المالية كانت متأزمة قبل 2012،

حيث اضطرت الشركة إلى اقتراض أموال إضافية من الأبنك المغربية.

وبعيدا على المؤشرات الرقبة والمفاوضات المتتالية التي أجرتها الحكومة مع الشركة، وبغض النظر على الالتزامات بين الطرفين، فإن معظم المتبعين والمحللين يتساءلون اليوم عن الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة، هل هي بالفعل أزمة مالية حقيقية تعيشها الشركة أم هناك جهات في المجتمع النفطي افتعلت الأزمة للتخلص من الشركة وتحضير القطاع إلى التحرير والمنافسة؟

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

السؤال الآتي التاسع المتعلق بأزمة شركة "الاسامير"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتنفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال، السيدة المستشارة تفضلي.

**المستشارة السيدة رجاء الكساب:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

توقف الإنتاج بشركة "الاسامير" منذ 5 غشت 2015 بعدما عجزت هذه الشركة عن تسديد ديونها بما فيها ضريبة الاستهلاك الداخلي، ولجأت بعد ذلك إدارة الجمارك إلى مسطرة الحجز التحفظي وبموجب ذلك أصبح

**السيد الوزير،**

السيد الرئيس، أولا أود أن أتقدم بالشكر لأعضاء مجلس المستشارين لتخصيصهم جزء كبير من هذه الجلسة لقضية شركة "سامير" اعتبارا للأهمية التي تكتسبها هذه الشركة داخل المشهد الطاقوي الوطني، واعتبارا كذلك للمستجدات التي تعلق بهذا الملف في الأشهر الأخيرة. وحتى تكون، السيد الرئيس، السادة المستشارين، الأمور واضحة دعوني أذكر فقط ببعض المحطات التي تتعلق بهذه الشركة التي نحن بصدها اليوم.

فغير خاف عنكم، السيدات والسادة المستشارين، أن شركة "سامير" باعتبارها شركة وطنية تمت خصصتها في نطاق سياسة التحرير وافتتاح الاقتصاد المغربي التي اتبعتها الحكومة خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، وفي سنة 1995 بالضبط صوت البرلمان المغربي على القانون 45.94 الذي يغير ويتم القانون رقم 39.98 الذي بموجبه يتم تحويل المنشآت العمومية للقطاع الخاص، والذي يشمل الشركات التي سيتم خصصتها من بينها شركتي "سامير" و"La SCP<sup>1</sup>".

وعلى هذا الأساس كانت هناك عدد من الإجراءات التي اتخذت تتعلق بالإدخال جزئي لشركة "سامير" إلى البورصة، ثم بطبيعة الحال تفويت رأس مال هذه الشركة أو تفويت تقريبا 67.3% من رأس مال هذه الشركة لمجموعة "كورال" على شطرين 97 و 98، بعائدات إجمالية آنذاك بلغت 3.45 مليار ديار درهم.

الذي ينبغي التأكيد عليه، السيد الرئيس، السادة المستشارين، أنه بعد الخصخصة ديال هذه الشركة التزمت الشركة المشتري التي هي شركة "كورال" بتنفيذ عدد من المتعضيات التي تم تحديدها ضمن دفتر التحملات لمدة 5 سنوات، ابتداء من تاريخ التفويت والتي انتهت عمليا في يونيو 2002، وهذه الالتزامات كانت أساسا الحفاظ على الامتيازات المكتسبة للعمل، تطبيق سياسة توزيع الأرباح لتأخذ بعين الاعتبار مصالح الأقلية، الاستغلال الأمثل للأنايب الرابطة بين الميناء والمصافي، تنفيذ جميع التدابير الواردة في مخطط التنمية 98-2002، والتي تتعلق أساسا، أساسا بإنجاز استثمارات وخاصة وحدات الهيدروكرب.

وفما يخص الدولة، وهذا مزبان نذكرو به، لأنه مهم جدا وكان في مجمله في صالح هذه الشركة:

- الحفاظ على مستوى الرسوم الجمركية المطبقة على المواد البترولية المكررة لمدة 5 سنوات ابتداء من 97؛
- تفكيك الرسوم الجمركية السالفة الذكر بتوزيع متساوي خلال مدة 7 سنوات ابتداء من 2003؛
- الموازنة الضريبية بين المحروقات الطاقية، كالنم والفيول والغاز الطبيعي

ممنوعا على الشركة استيراد النفط، مما يعني الاستمرار في توقف الإنتاج.

وبناء على ذلك فإننا نسألكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات المتخذة من أجل استرجاع مستحقات الدولة من ضريبة الاستهلاك الداخلي لإنقاذ الشركة من الإفلاس والإغلاق وضمان حقوق المأجورين المباشرين وغير المباشرين الذين يناهزون حوالي 5000 عامل و 20.000 مواطن تقريبا؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

أخيرا أزمة شركة "السامير" وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية هو موضوع السؤال الآتي العاشر المقدم من قبل مجموعة العمل التقدمي، فليتفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عدي شجيري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

السيد الوزير، تعرف شركة "السامير" أزمة خالقة ستكون لها ولاشك انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية، سواء على عملية تزويد السوق الوطنية بالمواد الطاقية أو على حقوق العاملين والمتعاملين مع الشركة.

لنا نسألكم، السيد الوزير، عن:

أولا، أسباب هذه الأزمة؟

ثانيا، التدابير اللازمة التي ستخضعونها لضمان تزويد السوق الوطني بالمواد النفطية ولحماية حقوق العاملين بالشركة والمتعاملين معها؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بأزمة شركة "السامير" في حدود ثلاثين (30) دقيقة، بطبيعة الحال، للجواب على الأسئلة والرد على تعقيبات السادة المستشارين، تفضل السيد الوزير.

**السيد عبد القادر اعجارة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

<sup>1</sup> Société Chérienne des Pétroles

منذ 2008 الوضعية المالية ديال شركة "سامير" وهي تعرف تدهور. أولا، هناك انخفاض متواصل لرقم المعاملات، من 44 مليار درهم في 2014، قبل كانت 49 مليار درهم في 2013، 55 مليار درهم في 2012، وهذا يرجع أساسا إلى تقليص المبيعات بطبيعة الحال وتقلبات أسعار البترول.

ولكن، خلال نفس هذه الفترة سجلت شركة "السامير" تدهور الهامش الصافي للتكرير، اللي هو أحد المؤشرات الأساسية فيما يتعلق بصناعة التكرير، لأنه هبط من 24%، إلى 8%.

ثانيا، وهو الأخطر، هو تناقص الرأسمال الدائقي، من 5.8 مليار درهم سنة 2013، إلى 2.3 مليار درهم سنة 2014، وانخفاض النتائج الصافية، مع تسجيل العجز سنة 2014 بمبلغ 3.5 مليار درهم، والتفاقم المستمر للديون التي بلغت 20.5 مليار درهم سنة 2014، المديونية الصافية، ثم خاصة بسبب اللجوء المفرط للتمويل القصير الأجل من أجل نجاح برنامج الاستثمار.

هذه المديونيات، تشمل على ديون التمويل طويلة الأجل ب 9.4 مليار درهم، قرض السندات 800 مليون درهم، تضاف لها 11.2 مليار درهم، الدين المتعلق بالمزودين.

وبهذا تصل المديونية 31.7 مليار درهم، ويضاف إليها ديون الشركة اتجاه الدولة فيما يتعلق بالواجبات الجمركية والتي بلغت ما يناهز 11 مليار درهم إلى غاية 5 غشت 2015، فيصل مجموع ديون الشركة 42.5 دالمليار ديال الدرهم.

وفيا يخص الحصة بالعملة الصعبة لهاذ الديون، فهناك معطيات متوفرة تدل دلالة واضحة على الارتباك الذي عرفته هذه الشركة في تسييرها.

والملاحظ، السيدات والسادة المستشارين، أنه بالرغم من التراجع المستمر للنتائج الصافية للشركة، فقد استمرت الشركة في توزيع الأرباح وبنسب مالية لا تراعي قواعد الحكامة الرشيدة، حيث بلغت في بعض السنوات النسبة ديال توزيع الأرباح على الناتج الصافي 120 حتى 130% ضدا على كل المقتضيات ديال الحكامة الرشيدة.

ونظرا لاستمرار تدهور الوضعية المالية للمجموعة فإن قيمة الأسهم ديالها في البورصة ديال الدار البيضاء استمرت في التدهور سنة بعد سنة من 790 درهم في 98 إلى 588 درهم في 2010، 241 درهم في 2014 ثم 96 درهم سنة 2015، وهي آخر قيمة قبل أن يتم تعليق تداول أسهمها في البورصة.

كما هو الحال بالنسبة للرسملة ديالها بالبورصة التي انخفضت من 10.6 مليار درهم سنة 2006 إلى 7.7 مليار درهم سنة 2010، ثم 3.7 مليار درهم سنة 2014.

بسرعة، السيدات والسادة المستشارين، هاذ الشركة وجهت عدد من الرسائل في شهر أبريل إلى مجموعة من الوزراء وإلى السيد رئيس الحكومة

لمدة 5 سنوات ابتداء من 97؛

- الحفاظ على تركيبة مقايصة أسعار المواد المكررة لمدة 5 سنوات ابتداء من نفس التاريخ؛

- حذف الضريبة على الاستهلاك المطبقة على الاستهلاك الداخلي للمصفاة فيما يخص الفيول والغازوال ابتداء من نفس التاريخ؛

- والحفاظ على مواصفات الجودة للمواد البترولية لمدة 5 سنوات على الأقل ابتداء من نفس التاريخ؛

- وعدم إخضاع الشركة لقوانين بيئية جديدة خلال 5 سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ التفويت.

وبعد هذه المدة فإن أي تطبيق لمقاييس جديدة من خلال القانون لا يتم تفعيلها إلا بعد التشاور بين الشركة والسلطات المعنية، بمعنى حتى المقتضيات البيئية اللي يمكن بلادنا تديرها، كان خاصنا نستشرو فيها مع هاذ الشركة.

وعدم رفع مستوى مخزون الأمان من البترول الخام أكثر من 30 يوما لمدة خمس سنوات، وعدم إحداث شركة لتكرير البترول بشكل مباشر أو غير مباشر وعدم المساهمة في رأس المال أي شركة التكرير لمدة 15 سنة، ما عدا فيما يخص التكرير الموجه فقط إلى التصدير، وعدم فرض على الشركة نقل مصفاها لمدة 15 سنة، ابتداء من تاريخ التفويت، جل هذه الالتزامات، التزمت بها الدولة المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على إثر الحريق الذي شب في بعض منشآت شركة "سامير" بالمحمدية في نونبر 2002، وتوقف هذه المنشآت عن العمل، اتخذت الدولة بطبيعة الحال إجراءات استعجالية من أجل تأمين تزويد السوق الوطنية بمختلف المواد البترولية، تمثلت أساسا في تعليق رسوم الاستيراد لهذه المواد.

أما المجموعة ديال "كورال" التي نحن بصدها، وهي المالكة الرئيسية للشركة، فلم تحترم التزامها الرئيسي والخاص بإنجاز برنامج الاستثمار، كما لم تحترم التزامها القانوني بالحفاظ على مخزون الأمان من البترول الخام، والذي يعادل شهر من حاجيات السوق الوطنية من المواد البترولية المكررة.

وأمام هذه الوضعية لأنه كانت فيها تطورات، تم إبرام اتفاقية استثمار بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي في دجنبر 2004، يعني بعد عدد من السنوات، عرفت حتى هي هاذ الاتفاقية دالاستثمار تمديد في 2007 و2009، ولم يتم تشغيل الوحدات إلا في 2010.

بمعنى أن هاذك الاستثمار اللي كان يفترض فيه يتدار في 5 سنوات، ما تدار حتى ل 2010، باستثمار معلن بلغ 12 مليار درهم، بالإضافة إلى اتفاقيات استثمار أخرى أبرمت للرفع من قدرة التكرير من 6.5 مليون طن إلى 10 مليون طن، بلغت 1.6 مليار درهم، وهادي ما دخلت حتى ل 2012.

السيد الرئيس،

الاقتصاد والمالية ووزير الداخلية مع السيد الرئيس المدير العام، وخلال هاذين اللقاءين، تم تذكير هذا الأخير بالوضعية المالية الكارثية لشركة "سامير"، والتي أدت إلى توقفها عن الإنتاج، وهو القرار الذي اتخذته الشركة بشكل أحادي، والذي يتم على استخفاف هذه الأخيرة بالأمن الطاقوي للمملكة.

ثانيا، تم التأكيد للمعني بالأمر أن السلطات المغربية لن تقبل بتعريض أمنها الطاقوي للخطر؛

ثالثا، تم التأكيد للمعني بالأمر أن السلطات المغربية لن ترضخ لأي ابتزاز يتعلق بحاجياتها الطاقوية، وطلب منه بكل وضوح أن يتحمل كامل مسؤولياته في ما آلت إليه الشركة، وخاصة فيما يتعلق بحفظ حقوق العمال وبتسديد الديون المستحقة لفائدة الدولة المغربية.

وعليه، فإن الشركة باعتبارها من القطاع الخاص حرة في أن تتخذ القرارات المناسبة لتسوية وضعيتها اتجاه الدولة والخواص، وذلك من خلال تسديد ديونها وتقديم الضمانات اللازمة لذلك ومراجعة حكومتها، ولا يمكن للحكومة أن تتدخل في هذا الموضوع.

وقد عقدت، كما لا يخفى عليكم، الشركة تحت رئاسة المعني بالأمر، اجتماعات مجلسها الإداري وجميعها العامة، وقررت على إثرها كما هو واضح في بلاغاتها الصحافية، رفع رأس مال الشركة وهو الأمر الذي لم يتم لحد الآن، ويؤكد النهج الذي دأب عليه المساهم الرئيسي منذ سنوات بعدم الالتزام بأي تعهد.

وفي إطار هذا النهج، وبدل الإنكباب على حل مشاكل الشركة، أرسل السيد الرئيس المدير العام إلى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 16 نونبر 2015 رسالة مفادها:

"أنه في ظل هذه الأوضاع وفي ظل ما يسميه بالسلوك غير المشروع للحكومة المغربية، فإن الشركة ستكون مضطرة لتقديم طلب تحكيم رسمي إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار".

ودون الدخول في عدد من التفاصيل المعقدة تتعلق بالحكامة، حكامة هذه الشركة، وبمجموعة من المحطات التي تم إيفائها فيها أن هناك عدد من الإشكاليات تكثف تديورها، ودون الدخول في عدد من القضايا الأخرى التي قد ترتبط كذلك بما هو تجاوز لعدد من مقتضيات القانونية في تديورها، فإنه، السيد الرئيس، السادة المستشارين، أؤكد ما يلي حتى يكون الأمر واضحا، كما قلت الحكومة المغربية لن تقبل أي ابتزاز فيما يتعلق بأمنها الطاقوي، ولن تقبل أن يتعرض هذا الأمن للخطر من طرف أي كان، لأنه اللي كان كيقوع في السنوات الماضية هو التلويح بعدم تزويد السوق الوطنية، لم يعد هذا قائما، السوق الوطنية مزودة، والحمد لله على ذلك، فبالتالي ما بقاش شي سيف دبال "ديموقليس" مسلط على المملكة المغربية في هذا المجال.

ثانيا، إن مسؤولي الشركة وخاصة المساهم الرئيسي مدعوون لتحمل

تطالب باجتماعات لإيقاد الشركة ملوحة كما كان دأبها في السنوات الفارطة على ضمان تزويد السوق الوطنية.

وبتاريخ 21 يوليوز، السيدات والسادة المستشارين، وجهت الشركة رسالة إلى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة تلتبس من السيد الوزير مرة أخرى لأجل تأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية التدخل لدى الأوساط المالية، وأنا، السادة المستشارين، سأقرأ لكم ما جاء في هذه الرسالة لأن هذه هي النقطة التي أفاضت الكأس:

"إن الشركة توجد في وضعية مالية صعبة لا تستطيع معه استيراد البترول الخام، مما يستتطر إلى الإيقاف الاضطراري لمعمل التكرير، وما يترتب عنه من اضطرابات في تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتوقف..

وعليه، فتفاديا لهذا الوضع الاستثنائي الذي تعيشه المصفاة، وحتى نستطيع تأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية، نطلب من سيادتكم التدخل لدى الأوساط المالية وهي الأبنك بطبيعة الحال، من أجل فتح الاعتمادات المالية اللازمة للاستيراد البترول الخام ولدى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، من أجل تأجيل أداء الديون المستحقة ما بين شهري غشت وشتنبر 2015، أي ما يعادل 2.5 دالمليار دبال درهم في أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ استحقاق الدين".

هاذي رسالة تلوح مرة أخرى بتزويد السوق الوطنية، وتطلب من الحكومة أن تتدخل خارج القانون فيما يتعلق بإمدادها بما تعتبر أنه ضروري لها لتخرج من إشكاليات.

والأخطر من ذلك، أنه بتاريخ 4 غشت توصلت وزارة الطاقة والمعادن بخبر مفاده، أن شركة "سامير"، قررت بشكل أحادي التوقف عن الإنتاج، وبعد تأكد المصالح تم استدعاء الشركة التي أكدت أن قرار توقف المصفاة جار، وأصدرت بذلك بلاغين الأول كالثاني، فقط أن الثاني حذف كلمة مؤقت، وهو ما يدل دلالة واضحة على التذبذب الذي تعيشه الشركة.

وبعد ذلك بطبيعة الحال، اتخذت الحكومة قرارا أساسيا واستراتيجيا بتحويل البلاد بالمواد البترولية، وهناك كان هناك بطبيعة الحال سيناريو لهاذ الموضوع ويجب التأكيد على أنه خلال السنوات الماضية، كانت هناك عدة مبادرات مشكورة لبلادنا لتقوية قدرات الاستقبال والتخزين، بحيث أنه في الغازوال عندنا 913 ألف متر مكعب، ما يمثل 52 يوما من الاستهلاك، في البنزين الممتاز عندنا 152 ألف، ما يمثل 75 يوم من الاستهلاك، في وقود الطائرات عندنا 60 ألف ما يمثل 27 يوم، الفيول عندنا 79 ألف طن ما يمثل 19 يوم من الاستهلاك.

وتم بطبيعة الحال إفهام الشركة بأن ما قامت به مناف لكل التواعد، وأنه لم يكن من حقها قانونا أن تتصرف في مخزون الأمان دون موافقة الإدارة المغربية.

وبطبيعة الحال، كان هناك لقاءين للسادة وزير الطاقة والمعادن ووزير

أولا ممن يستحق على أن يستخلص الضريبة، هذا هو باش يمكن تقوم الاقتصاد ويكون اقتصاد وطني حقيقي قادر على المنافسة، وقادرين على أن نديرو المشاريع التنموية في البلاد.

وهذا نموذج حقيقي، واحنا داخل الفريق الاستقلالي طرحنا هاذ السؤال باش نبينو هذا النموذج الحقيقي ديال الاستهتار بالأمن الطاقى أولا، الاستهتار بالاقتصاد الوطني، الاستهتار كذلك بحياة المواطنين المغاربة، خاصة العاملين والعاملات في هذه الشركة، واللي تشكرو الحكومة اللي طمأنتهم على أن جميع الحقوق دياهم...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، السيد المستشار تفضل.

#### المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة ملي سمعنا الأرقام، السيد الوزير، هاذ العفريت هذا اللي ابتلع هاذ الملايير وابتلع باش نديرو وحدة أخرى، وحدة جديدة ديال التكرير كتسوى 2 ديال المليار أو 2.5 مليار ديال الدولار، هذا ابتلعها. السيد الوزير، ملي خذا هاذ السيد هذا في الخوصصة خذاها بالالتزامات، الآن تقرون أن ما وفاش بالالتزامات ديالو. الحكومة تعاملات معه وهو يرد الجميل الآن بالجوء إلى مسطرة معالجة صعوبة المقاول، يعني الإفلاس كما قلت.

السيد الوزير، هل هناك ضمانات لاسترجاع أموال الدولة والمؤسسات المالية؟

في الحقيقة، السيد الوزير، في العرض ديا لكم وفي الجواب ديا لكم، في الحقيقة شكيتو علينا، واحنا غنستجبو ليكم، أتم الحكومة أمام واحد الوضع اللي احنا كبرلمان لابد ما نوقفو معكم، لأنه صعب عليكم باش توفقو أمام هاذ الوضعية هذه.

إذن كنعن بأن فريق الأصالة والمعاصرة تيعنل بتكوين لجنة فرعية بمهمة استطلاعية لمواكبة الحكومة في هذا الوضع المقلق، وممارسة كذلك كل صلاحياتنا كبرلمان طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

نقطة أخيرة، السيد الوزير، هذا كله في الوقت اللي السوق سيحمر والأسعار سشحرر في غضون أسبوع واحد، فما هي الضمانات لانخراط شركات التوزيع في منافسة حقيقية فيما بينها، ما تديرلناش بحال الأبنك.

وما هو دور الدولة ما بعد فاتح ديسمبر المقبل لضمان حماية المستهلك؟ ونطالب كذلك، السيد الرئيس، باجتاع اللجنة المختصة لكي تنظر للموضوع بصفة موسعة مع السيد الوزير والحكومة.

وشكرا.

مسؤوليتهم الكاملة في إخراج الشركة من النفق المسدود الذي أدخلت إليه بفعل الوضعية الكارثة التي آلت إليها، مع ما يقتضيه ذلك من رسملة وحكامه جيدة وأداء حقوق الدائنين، وعلى رأسها مستحقات الدولة المغربية.

ثالثا، وهذا مهم أيها السادة المستشارين، إن التعامل الحكومي مع هذه الشركة، هو تعامل يتم في إطار القانون ولا شيء غير القانون، ولا يصح عقلا ولا منطقا مطالبة الحكومة بتكسين الشركة من أي استثناء كيفما كان نوعه، لا يسمح به القانون.

رابعا، إن حقوق شغيلة الشركة، تبقى محفوظة في كل الحالات في احترام تام لما تنص عليه قوانين المملكة.

وخامسا، لا تراجع عن صناعة التكرير ببلادنا، التي تعتبر مفخرة لنا وذات قيمة مضافة لاقتصادنا ولصناعتنا.

شكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم رحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، بالنسبة بطبيعة الحال للفرق والمجموعات اللي لازالت تتوفر على رصيد زمني. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على إجابتم والتي تضمنت جردا تاريخيا حول مسألة هامة تم المغاربة جميعا، ألا وهو مسألة الأمن الطاقى.

الأمن الطاقى إن كان في يد شركات أجنبية فهذا هو المصير، لا نتكلم كما تكلمتم عن الخوصصة والتي كانت كما استشفيت من جوابكم، أنها كانت سببا أساسيا فيما وصلنا إليه، بل نحن نتكلم عن دور الرقابة الحقيقية للحكومة على هذا النوع من الشركات، منذ سنة 2008 وهذه الشركة تتخبط في مشاكل عديدة، في 2008 تفاقم الحال في 2008 ولم تحرك الساكنة، ولم تحرك الحكومة أي ساكن في اتجاه وقف هذا التزيف، هذا أولا.

ثانيا، هذا التهرب الضريبي والتملص الضريبي، هو مسألة أساسية، أساسية أولا، لأننا إذا كنا نتكلم عن الضريبة وعن أن الدولة لها الحق في أن تأخذ الضرائب، ممن؟ تأخذهم من الضعفاء ومن الفقراء ومن الذين تقطع من الأصل الضريبة لهم، ونلاحظ أن هناك مبالغ بالملايير تستحقها الدولة على هذا النوع من الشركات، هذا هو اقتصاد الربع الحقيقي، هذا هو التملص الحقيقي ديال الدولة من المهات الأساسية ديا لها، واللي خاص الحكومة وخاص الجميع يهتم بهذا الميدان، خاصة في إطار حكامه حقيقية وعقلنة حقيقية، ماشي باش نزيدوا الضرائب ولكن نستخلصوا الضرائب

السيد الوزير، تصنتنا لك يامعان وفي الحقيقة كنت صريح معنا في جميع المداخلة ديالك، ولا في المسار ديال هاذ 10 سنين تقريبا ولا 12 عام ديال هاذ الشركة اللي مرت فيها واللي في الحقيقة كانت عقود مع الدولة، والدولة التزمت بالمسائل ديالها وهي ما التزمتش بالمسائل ديالها اللي هي على عاتقها.

احنا اللي تنتخوفو منه، السيد الوزير، هو ما مصير الآلاف ديال العائلات وديال المستخدمين اللي كاينين دابا، والشركة بدات تتقطع لهم من دابا، لا للأرامل ولا للمتقاعدين، من دابا نقصات لهم من أسميتو ديالهم كذلك من الأجور ديالهم.

السيد الوزير، واش ماشي معقول باش تبقى عندنا شركة وحدة في المغرب؟

راه لا يعقل باش المصير ديال المغرب يبقى بواحد الشركة اللي هي، اللي في علمنا احنا هو كانت غادي تكون واحد الشركة أخرى في الجرف الأصفر، ما مصير هاذ الشركة السيد الوزير؟ كانت غادي تكون عندنا شركة أخرى فيه ديال التكرير في الجرف المنافس، راه حتى حاجة إلى ما كانت عندها منافس راه ما يمكنش تزيد للقدام أسيدي، أي حاجة خاصها تكون عندها منافس، أي حاجة خاصها تكون عندها الضرة.

الله يجازيكم بالخير، السيد الوزير، راه هذا مصير ديال دولة، باش غادي نبقاوا احنا تتاشاو مع هاذ السيد، لأنه ملي وصلوا 31 مليار ديال الدرهم ما تتقاوش غادين معها حتى وصلوا 42 مليار ديال الدرهم، راه نصف الميزانية ديال الدولة، السيد الوزير، هذا هو التلاعب باش ما نبقاوش احنا غادين مع واحد الإنسان هو غادي للهاوية واحنا تابعينو تنتفرجو معه.

ولهذا، السيد الوزير الله يجازيكم بخير، كاينين شركات وكاينين ناس اللي هما استثمروا في هاذ الميدان...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس انتهى الوقت.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن نتمنن الجهود التي قامت بها الحكومة لمعالجة هذا الملف، ولكننا نرغب في التأكيد على أنكم مسؤولون عن حفظ السيادة الوطنية في هذا المجال، وخصوصا ما يتعلق بالمحافظة على الأمن الطاقى للمغاربة الذي لا يقل أهمية عن المظاهر الأمنية الأخرى.

نحمد الله، السيد الوزير، أن أزمة "السامير" ظهرت في فترة تعرف

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب دائما الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أولا، نحني السيد الوزير على هذا العرض الشافي الكافي الذي يُعني عن كل إضافة.

ثانيا، نحني وبشدة الحزم الحكومي مع مواجحة الابتزاز الذي كان سيفتح المجال لابتزازات إضافية، نحني التعامل المسؤول والجاد للحكومة، والتي لم تُشعرنا كغاربة بأن هناك أزمة لتزويد السوق الداخلية بالمنتجات النفطية رغم أهمية الشركة في النسيج الوطني وفي هذا القطاع.

نؤكد في فريق العدالة والتنمية على ضرورة تحديد المسؤوليات بدقة وفتح باب المحاسبة لإعمال ربط المسؤولية بالمحاسبة.

نؤكد أيضا على أهمية صيانة حقوق الشغيلة ومراعاة الجوانب الاجتماعية للآلاف من أفراد أسرهم.

نؤكد على ضرورة أن تضمن الحكومة المزيد من استقرار أسعار هاذ المواد النفطية والتزويد المنتظم والكافي للسوق الداخلية حتى لا نشعر بأن هذه الشركة أو المسؤولين على هذه الشركة كانوا يمتنون علينا كمغاربة.

نؤكد على أن ما كنا لنكتشف ربما هذه الأزمة لولا الإصلاحات الجريئة التي أقدمت عليها الحكومة، خاصة في صندوق المقاصة التي كان يقال أن هناك تلاعبات في فواتير الاستيراد، وبالتالي كانت الشركة تستفيد ربما من ملايين من الدراهم أو ملايين تحت الطاولة.

نتمنن كل ما قامت به الحكومة، ونسأل في الأخير على كيفية استمرار، كما قال السيد الوزير في آخر كلمته، استمرار امتلاك المغرب لهذه الإمكانيات تكميل المواد النفطية بشكل داخلي لما له من قيمة اقتصادية. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب، السيد الرئيس تفضل.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد محمد زروال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، قول أنصاف الحقائق لن تزيد إلا من تعميق الأزمات عوض حلها، يجب كشف الحقيقة كاملة عن أزمة "السامير"، هذه المعلمة الوطنية التاريخية كلنا نيعرف كيفاش تخصصت "السامير" وفي أي ظروف وبأية شروط وبأي ثمن، مثلها مثل العديد من المؤسسات الوطنية التي منها من قضى نحبه ومنها من ينتظر.

بعد 18 سنة كتوقف "السامير" عن الإنتاج وكنكشفو بأنه كان هناك سوء تدبير، وكنكشفو كذلك أنه كانت مديونية اللي وصلات كيفما قتلوا 42 مليار ديال درهم، أرقام محولة.

ما فهمتشي فين هي الدور ديال المصالح الوصية في التتبع والمراقبة والقيام بالتدابير الاستباقية لتفادي هكذا أزمات.

المصفاة الوطنية اليوم كتحتضر، واستمرار توقفها على الإنتاج كيؤدي حتما للاغتيال ديالها والتآكل والتلف ديال الآليات الإنتاجية، وما لذلك من تداعيات على الاقتصاد الوطني واغتيال للحقوق والمكتسبات التاريخية ديال الأطر والمستخدمين واغتيال لمصدر رزق الآلاف من العائلات من مدينة المحمدية.

مدينة المحمدية اليوم كتعرف مأساة اجتماعية حقيقية، كتعيش مأساة ما غتخلشاي بالعناد والمزايدات وترك مصائر الشغيلة أسيرة أطماع ومصالح أنانية ضيقة، للأسف الشديد هذه الشغيلة هذه ما جاتش في العرض دياكم إلا فواحد الجملة يتيمة.

اليوم كنبالوا بالحفاظ على الحقوق والمكتسبات التاريخية للشغيلة، وفتح تحقيق نزيه حول الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الأزمة لإيجاد الحلول الملائمة لإعادة تأميم هذه المعلمة الوطنية التاريخية، لأننا كنا دائما ولازلنا في الاتحاد المغربي للشغل نعتقد جازمين أن خصوصية المؤسسات الوطنية السيادية هو مغامرة غير محسوبة...

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار، السيد المستشار انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل أحد السادة المستشارين.

### المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

انخفاضا لأسعار البترول، وكذلك في مرحلة يشهد فيها المغرب بداية الإعداد لتحرير سوق المواد النفطية بعد إنهاء إشكالية المقاصة فيما يتعلق بهذه المواد. ولكن، هذا لا يعني إخلال الحكومة بمسؤوليتها في توفير هذه المواد وتوفير الاحتياطات اللازمة، خصوصا مع اقتراب فصل الشتاء وما يصاحبه من ارتفاع في الاستهلاك الطاق، وهذا لا يمنع أننا نطالبكم من منطلق اختصاصات الحكومة بتطبيق القانون، فلا يقبل العقل ولا الروح الوطنية أن يعمل المستثمر الأجنبي كيمما كان نوعه على الاستفادة بصفة فردية من عائدات قطاع حيوي دون أن يؤدي حتى المستحقات الضريبة الخاصة بالدول.

السيد الوزير،

إعمال القانون هو مطلب كوفي يضمن للدول سيادتها وهيبتها وللمواطنين حقوقهم، لذا ندعوكم ومن خلالكم الحكومة إلى تفعيل جميع الإجراءات القانونية لاسترداد حق الدولة المغربية ومن خلالها حقوق الشعب المغربي، دون إغفال الإجراءات التقنية الكفيلة بتوفير الأمن الطاق الذي سبق الإشارة إليه. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر السيد الوزير على هذا العرض الشامل للوضعية ديال "السامير"، ولكن كنعرفوا للجوء للقضاء واللجوء للتحكيم الدولي تياخذ وقت، فهاذ الوقت اللي غادي يكونوا فيه الإجراءات تتعرفوا بأن المقاولات تتسنى، تتعرفوا بأن عمال عندهم المشاكل دياهم ويغاولوا الضمانات وكاين مستثمرين.

إذن السؤال وتتلح أشنو هو الرؤية ديال الحكومة في إطار هاذ القطاع الاستراتيجي اللي هو التزويد، كيف قلتو السيد الوزير، فالتزويد كاين ولكن التزويد كاين في الغازوال ما كاينش في السوبر، لأنه تيخص يدوزو على طنجة، إذن كاين واحد التكليف اللي زايدة.

إذن واش الآن كاينة واحد الرؤية للخروج من هاذ النفق ولا لا؟ باش يمكن للمستثمرين والأبنك باش يعرفوا أشنو هي الرؤية اللي غادي يمسيو فيها؟ وآشنو هو التوجه؟ وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الطريقة، ما يمكن لو إلا يتجاهل السيادة الوطنية وسيادة الرأسمال الوطني. وبالتالي هنا كنسائلوكم، السيد الوزير، كإينة جوج ديال الطرق باش ترجعوا الأموال، المال العام للدولة، إما تلجأوا للقضاء وهادي مسطرة بعيدة المدى ولكن الحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة، وزيديكم الطبقة العاملة رغم الأجور اللي كنتلقاها عندها مشكل عويص كتمشي تحط (chèque de garantie) ما يقبلوهش منها، عاملة مشات للطبيب بغات تحط (chèque de garantie) قالوا لها لا أنت مطرودة، غدا ما يمكنش تخلي، وبالتالي مسؤوليتكم أنكم تحلو المشكل بتأميم..

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أخيرا الكلمة السيد المستشار إلى سمحتي، انتهى الوقت السيد المستشار، أستسمح السيد المستشار. الكلمة في الأخير لمجموعة العمل التقدومي في إطار التعقيب، السيد دعيعة تفضل.

#### المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة هاذ المسألة هادي تم التنبيه لها في سنة 1997، لما قلنا خصوصية القطاعات الإستراتيجية خطر وتهديد لأمن البلاد الاقتصادي والسياسي وغيره.

اليوم احنا كنجيو، صحيح الحكومة ديالكم غير مسؤولة، ولكن عندها مسؤولية غنجي لها من بعد، الأزمة ليست وليدة اليوم في "السامير"، الأزمة بدأت من 2002 وغادية وكنعمق حتى وصلت ل2008.

اليوم نحن أمام كارثة حقيقية اجتماعية، للأسف، السيد الوزير، ما عطيتو ولا إشارة ديال الاطمئنان، 1000 مستخدم إبتداء من الشهر الجاي ما عندهومش الأجرة ديالهم، هاذ 1000 مستخدم، من وراهم 1000 أسرة، هاذ المواطنين ستكون انعكاسات على مدينة المحمدية بكاملها، 200 مقالة متوسطة وصغيرة تشتغل في محيط هاذ الشركة، اللي قليل فيهم كيشغل واحد 100 مستخدم.

بمعنى سنكون أمام 21 ألف أو 22 ألف منصب شغل تم فقدانها بسبب تماطل الحكومة.

فين كانت مصالح المراقبة؟ اللي اليوم كنجي كنفق وزارة المالية 11 المليار، فين كانت المصالح ديالها؟ واش 11 مليار وليدة هاذ السنة؟ هذا تراكم نتاع سنين.

وبالتالي كان التواطؤ ما بين المصالح الاقتصادية وبعض المصالح اللي تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والحكومة في شخص وزارتم السيد الوزير.

واش اليوم الآن كتعطينا كتعاملو بواحد النوع نتاع البساطة ما بين دولة وشركة، كانت حاية سياسية..

#### السيد الوزير،

في البداية بغينا نشكركم حول تفسير واقع شركة "السامير" وحول الأحوال ديالها، لأن الشارع شيء آخر تشاع أمور أخرى.

ولكن من ضمن التقط ديال الجواب ديالنا، أولا بغينا من الحكومة تأمين تزويد السوق الوطني، وبغينا كذلك ضبط الضمانات لشركات أخرى اللي غادي تاخذ هذا القطاع هذا، مرة أخرى ما نطرحوش في هذه المشاكل.

بغينا كذلك الحكومة تسهر على استخلاص الديون ومستحقات الدولة، ما يمكنش واحد غادي يجي، شركة معينة غادي تجي غادي تاخذ الثروات ديال الدولة وغادي يمشي يطوف بنا في المحاكم، إذن بغينا الحكومة تقوم بالمهام ديالها وتطبق القانون كيفما كان.

بغينا كذلك المغاربة ما يكونوش رهن إشارة واحد الشركة معينة فقط مستقبلا، لأن التعدد ديال الشركات شيء مهم وقت هادي غادي نلقاو وحدة أخرى خدمة.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب، تفضل.

#### المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

طبعا انتظرنا لسنين باش التخوفات ديالنا اللي كانت في 1997 من الخصوصية، الآن كيجي وزير في هذه الحكومة ونفس التخوفات ونفس التحذيرات اللي حذرنا منها آنذاك الحكومة والدولة، ها هي النتيجة اليوم، ذاك الشيء اللي قلناه في 1997 ها النتائج ديالو وصلنا لها في 2015.

السيد الوزير،

الأثار ديال الخصوصية بدا لأنه قطاع استراتيجي، الأمن الطاقوي دالبلاد تفوت لشركة بدرهم رمزي وبدون احترام أدنى الشروط ديال..

والغريب أنه الوزير المكلف آنذاك بالخصوصية هو اللي أصبح المدير

ديال هاذ المؤسسة من بعد.

فكنسائلوكم، السيد الوزير، منين أتيا كنتشوفو هاذ التجاوزات ديال الشركة وعدم ضخ رأسمال، لأنه في اتفاقية 2004 التزمت الشركة باش تضخ رأسمال، فين كانت الحكومة وفين كانت الدولة؟ واحنا كنعرفو على أنه هاذ القطاع إستراتيجي.

إذن، إينا مسؤولية كتحملوها كحكومة وكدولة؟ لأنه غضيتو النظر غضيتو الطرف لأنه السيد مول رأسمال، وطبيعي واحد اخذا امتياز بهاذ



**السيد رئيس الجلسة:****شكرا.**

الكلمة الآن، إلى سمحتي السي دعيدة، انتهى الوقت السي دعيدة.  
الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود الرصيد الزمني المتبقي، تفضل السيد الوزير في حدود 11 دقيقة أعتقد.

**السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:****شكرا سيدي الرئيس.**

شكرا السادة المستشارين المحترمين على ما تفضلوا به من تدخلات في ملف لا ينكره أي أحد أهميته وتعقيداته، وأنه يجب أن نرحم أنفسنا أن ندخله في المزايدات، باش نكونوا واضحين، لأنه قد يكون هناك من أخذ الكلمة، وقد يكون طرفا من الأطراف فيما وصلت إليه هذه الشركة الآن. أنا لست هنا لأحكم على التاريخ، شكون اللي دار وشكون اللي فعل؟ أنا كنت صريحا، في أن أقل وضعية لشركة من القطاع الخاص، جاءت عن طريق خصوصية لشركة وطنية في ظروف كنت أمينا في أن أقل مقتضياتها، ويبدو أن هذه المقتضيات كان فيها نوع من الإجحاف ضد الدولة المغربية.

علاش تدارت الخوصصة فذيك الوقت؟ هذا أمر آخر، لست معنيا به الآن، وإن كنت أقول أن الخوصصة في حد ذاتها ليست إشكالا إذا تمت هذه الخوصصة بالطرق المعقولة والسليمة.

احنا الآن في الوضع اللي احنا فيه، وأنا كنت واضحا، كان يمكن أن يستمر الوضع على ما كان عليه سابقا، لو أن هذاك السيف ديال ديموقليس استمر، لأنه أشنو اللي كان تبتقال في السنوات الماضية؟ هو حذار من السوق الوطنية، راه غيوقع فيها مشكل.

هناك من استجاب ربما بحسن نية، وهناك من استجاب بسوء نية، ولكن، أنا شخصيا لا علم لي لا بهؤلاء الذين استجابوا بحسن نية، ولا الذين استجابوا بسوء نية.

لكن، احنا لما جينا، وقتنا هاذ الإشكال ديال تزويد السوق الوطنية لم يعد قائما، وهذا ماشي قرار اتخذ بين عشية وضحاها، اسمحوا لي، هذا كان فيه إعداد، لأنه باش تنتقل، باش تزود السوق الوطنية اللي هي تقريبا أكثر من 10 دالمليون ديال الأطنان، ليس شيئا بسيطا.

لما حيدنا السيف ديال ديموقليس كما قلت، أصبح لنا تصرف آخر مع هذه الشركة المالكة لشركة "سامير"، وباقي ما سيتخذ، لا يمكن أن يتخذ إلا في إطار القانون، السادة المستشارين.

لا يمكن أن تمنع هذه الشركة أن تذهب إلى التحكيم الدولي، وهذا حقها، ولا يمكن أن تمنعها أن تطلب من المحكمة التجارية تسوية ودية، وهذا حقها.

لكن، اللي كاين الآن هو أن هناك حرص، وهذا قيل للسيد المعني،

لأنه السيد المعني التقى بثلاث وزراء من هذه الحكومة، مرتين، وأفهم أنه مكيناش شي حاجة استثنائية غادي تديرها الحكومة، فيما يعتبره إنقاذا لشركته، وإنقاذا للسوق الوطنية كما يقول، خارج أداء المستحقات ديال الدولة المغربية وأداء الديون والحفاظ على حقوق الشغيلة.

وأنا عندما تحدثت عن الشغيلة تحدثت في إطار القانون، قلت في كل الحالات، حقوق الشغيلة ستكون محفوظة ولا شيء غير القانون، لا يمكن أن أطالب بشيء آخر خارج ما هو محدد قانونا، لأنه ما خصناش عاود ثاني، لا يجب أن يتعمى بعضنا على بعض في بعض الأمور، راه شركة إلا مشات للإفلاس، راه كاين مقتضيات.

لكن، نحن لسنا الآن في هذا الوضع، لأنه هاذ الشركة دارت الاجتماعات ديالها، وقررت أن ترفع رأسها، و قلنا لو احنا طيب سيدي، اذهب وارفع هاذ رأس المال، سير، ولكن لحد الآن هذا لم يقع، وهذا يؤكد النهج الذي كان يسير عليه.

القضايا الأخرى التفصيلية، السادة المستشارين، حتى واحد ما يمكن له يهرب منها، لأنه في بعض التدخلات واضح أنه خاص تكون محاسبة، طبيعي غتكون محاسبة، اللي دار شي حاجة راه يؤدي، ليس هناك أحد سيهرب من هذا الأمر، هل كانت هناك تغطية أم لم تكن؟ اللي دار شي حاجة على مختلف مستويات اتخاذ القرار سيؤدي، إذا ثبت فعلا أن هناك تورط من أي نوع آخر.

الآن بطبيعة الحال أنا أكدت على ثلاث دالواجب كبار، قلت بأن قضية تأمين التزويد ما طارحاش إشكال، أنا تكلمت ما عندناش مشكل الآن، لا فيما يتعلق بالغاز والوا لا فيما يتعلق بالبزين ولا فيما يتعلق.. كان عندنا مشكل في وقود الطائرات وحليناه، وهذا سترتب عنه مجموعة من الأمور، ونحن شاكرين للمزودين المغاربة، أنا ما باغيش ندخل في هاد القضية هاذي ديال هناك أطاع، وهناك وكذا، هذا كلام كله ما عندو معنى، نحن نتكلمو على بلاد فيها قانون، نحن شاكرين لهاذ المزودين، لأن وقفوا في واحد المرحلة وقفه ديال الرجال لبلادهم، ويجب أن نقول ذلك، ماشي غير حيث هو في القطاع الخاص وتيرج معنيو إلى دار شي حاجة راه باغي ييرج. لا، وقفوا وقفه ديال الرجال في واحد الوقت اللي كانت بلادهم محتاجة.

المسألة الثانية بعد التزويد، قلت أن حقوق الشغيلة ستكون محفوظة، لأن هي عندها الأولويات في كل الحالات، الأولوية عند الشغيلة.

الشق الثالث، قلت لا تراجع عن صناعة التكرير في بلدنا، لأنه التكرير ما مرتبطش غير بشركة "سامير"، طبيعي بعض المستشارين تيسولوا على المشروع ديال مكرر ثاني؟ 15 السنة ملي سالت ما كاين حتى شي واحد اللي يمكن يمنع شي واحد إلى بغى يدير صناعة مصنع ديال التكرير، لكن السوق لم تكن تسمح بذلك، لأن السوق فيها 10 مليون ديال الأطنان، و"السامير" هي عندها القدرة ديال 10 ملايين ديال الأطنان.

كنجيووا تتكلموا عليها حتى تتكون دازت ووقعت، هاذ الشي كان خاصوا يتقال في وقته، هناك من يتحدث على 2002، من يتحدث على 2004، من يتحدث على 2008، ولا يمكن يعني لا عقلا ولا منطقا أن نحمل الحكومة هذا الأمر الذي يعود إلى سنوات أخرى، يجب أن نتصف بالنزاهة المطلوبة لمصلحة بلدنا أولا.

القضية دالأمن الطاقى، الإخوان المستشارين، راه احنا كنتكلمو على شق في الأمن الطاقى، اسمحو لي، راه الأمن الطاقى ما فيش غير المحروقات، راه فيه إنتاج الكهرباء، وأتم تعلمون التوجه اللي غادية فيه بلادنا، أساسا، أساسا لتخفيض تبعيتنا للخارج، لأنه المغرب في 2007-2008 كانت التبعة ديالو الطاقية 98%، الآن هو بطبيعة الحال بصدد التخفيض من هذه التبعة الطاقية.

وواحد المجموعة دالإجراءات تدار الآن، مجموعة ديال القوانين، الهدف منها هو إدخال طاقات محلية في الباقية الطاقية دبلادنا، باش نقصوا هاذ التبعة الطاقية، فبمقدار ما نستمر في هذا الأمر بمقدار ما نكون بمنأى عن التقلبات ديال السوق الدولية إن شاء الله تعالى.

وشكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

لكن بطبيعة الحال للمملكة المغربية الحق الكامل في أن تكون لها مضافة بالمستويات المعروفة دوليا، ولن تراجع عن ذلك.

قضية السهر على استخلاص مستحقات الدولة، أنا ما دخلت في التفاصيل مع السادة المستشارين، لكن جميع ما يمكن القيام به على مستوى الإجراءات أو الحجز التحفظي والتفاصيل ديالو، الآن تجري على قدم وساق، ونحن بطبيعة الحال حريصون، لأنه واحد القضية اللي أشاروا لها ربما بعض المستشارين من طرف خفي، لكن هاذ الشركة بهاذ المديونية اللي عندها ديال 42 مليار ديال درهم راه هاذ ممكن دير زلزال في الاقتصاد الوطني، وهاذ الشي ما كانش، التزويد مستمر والاقتصاد ديالنا لم يتأثر، واتخذت كافة الإجراءات لكي لا يقع أي تطور سلبي لاقتصادنا.

لكن بطبيعة الحال، لا يمكن إلا أن تعالج الأمور كلها في إطار قانوني، قانوني ولا شيء غير القانون، لأن هاذ القضية مرتبطة بها السمعة دبلادنا ومدى احترامها لمقتضيات دولة الحق والقانون، يعني ما كانش شي واحد يتصور أنه يمكن تكون شي طريقة من الطرق ديال (vendetta) بمعنى الثأر من شي.. لا، كايين القانون في بلادنا هو اللي غيتحترم في جميع المستويات ديال هاذ العملية التي نحن بصدها.

قضية الكشف عن الحقيقة، الأمور الآن، لأن هناك من يقول لم تكشف الحقيقة كلها، الأمور الآن واضحة على مستوى هذه الشركة وتعاملاتها، وأي تعامل كان خارج القانون سيطله القضاء، ما في ذلك شك.

لكن كايين بعض الأمور اللي للأسف الشديد احنا تناخذو منها أو